

الفاضل لك احباب والدي رحمه الله لا يذكر في الصغرى اذ اقامت المتولي والواقف فالواقي
 في نصب قهر الخالي الواقف لا يلى الفاضل فان كان الواقف سببا فوضيه وليس الفاضل فان لم
 يكن وصي الى احد فالواقي في ذلك الى الفاضل ثم قال الواقف على ارباب معلومين بعد ذلك ان
 سؤليا بغيره من الفاضل لا يجوز هو المختار وذكر في فتاوى قاضي طاهر الدين رحمه الله المختار ان
 اهل المسجد اذا نصبوا سؤليا بغير اهل الفاضل او نصبوا ارباب الوقت بغير اهل الفاضل لا يجوز وذكر
 في العدة قال بعضهم ان الاول ان يرفع الارباب الفاضل قال المختارون ان الاول ان لا يرفعوه
 والايمان لا يجوز نصبهم المتولي ولا بد من الفضا ولا يشترط حصره في الموقوف عليهم بخلاف
 نصب الوصي حيث لا يشترط حصره في الوصي انتهى فروع القمى اذ لم يراعي شرط الواقف فانه
 يتعزل بعزل الفاضل وهذا الشارح الى انه لا يتعزل بمجرد الخلاف بل يتحقق العزل حال حدوث
 عارة في الوقت بغيره من المتولي فليتولى ان يامره بالرفع استجاره وتوقفه على المسجد باع
 اهل المسجد الاستجار ووضعوه على يد اهل المسجد ليعلموا به المسجد فتصرفوا في بيعه لا يكون
 للمسجد ولو بيعوا الامين المسجد بذلك المال لا يكون محسوبا عليه والمعتز ان يظلم منه من
 الاستجار متولي وقت بتقليد الفاضل استع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الارباب الفاضل
 ليعلم اخر مقامه فانه لا يتعزل وقد ذكرنا في باب الاول ان المتولي لا يتعزل بالحياة والتعصير
 بل يتحقق العزل ولو استع المتولي عن فتاوى قاضي المتولي زمانا فانه بائنه فان حصر بعض
 المتعطلين لا يبين المتولي الحكمين جواهر الفتاوى وفي المحققين ولو فالولاية لا افضل في الافضل
 ولدي فاني الافضل فالولاية بل يلمها مستحسا ناولو وقت الفاضل الا فضل حدث في ولده
 افضل منه فالولاية لا يروا سؤليا او احد اروع فلا علم باسور الواقف فهو الواجبات من حياته
 انتهى وقد وقعت حادثة شرط الولاية لا ارشد فالارشد من ولده فوجد شخصان من اولادها
 في الرشده سؤليا ولم يوجد في احدى سنة الترجيح اثنى ارباب السعد والعاوي مفتي الديار الرومية لا يشترط
 بينهما على السوا معللا ذلك بان ادخل الشئ في حفظ الواحد والمتعد وهو ظاهر ولعله علم
 وفي المحققين الفاضل ان ينصب فيما علمه ثلاث المسجد باجر مثله وان يشترط الواقف انهم ومنه
 في القنية اراد المتولي اقامة غيره مقامه في حياته ان كان التمتع به عاما صح والابان لم يكن اليه
 التمتع بعامة الا اي لا يبيع ذلك في حياته ويبيع عند الموت قال في المحققين ويجوز للمتولي ان
 يتوض عند الموت الى غيره ولا يجوز في حياته وصحة الا فاوض اليه انتهى وفي الفتاوى يرض
 المتولي مرض الموت ويض التولية لغيره واجاز لان المتولي كالرضي ان يوص الى غيره انتهى
 باع الارباب الى ان كانت وقتها اوقاف على ارضه الدعوى للتناقض ولو اقام بيته
 قلت على المختار فاقدم عن العاد يد ويد صرح في البرازية والمطالصة وفي خزنة الاكل انه
 يتعزل البيعة وينقض البيع قال وبناخذ وفي شرح الكثر جعل عدم قبول البيعة اصوب
 وفي

يجوز

ما علم

والاخر

الواقي

السرير

هذه

حدث

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه

هذه